مجلة (المُدبّـر) مجلد 11، رقم 01، السنة 2024
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 05 إلى: 29

دراسة مؤشرات القطاعات الحيوية في الجزائر وفقا لمؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021

Study of vital sector indicators in Algeria according to the Global Knowledge Index 2021

تاريخ الاستلام: 13-10-2023 تاريخ قبول النشر: 11-06-2024

الاسم, اللقب[1]: نبيلة بن مبروك ، جامعة الجزائر 3، الجزائر
البريد الإلكتروني : naily888@hotmail.fr

Abstract :

The vital sectors that make up the economy of any country in the world are extremely important as they are among the most important indicators that achieve growth. Therefore, Algeria, like other countries, has sought to try to develop them in order to possess effective means and mechanisms that will help it join the ranks of developed countries. On this basis, in this study, we have analyzed these sectors. Sectoral indicators based on the Global Knowledge Index for the year 2021 by comparing Algeria with some countries. We concluded that Algeria achieved weak results and very low rankings compared to the rest of the countries, due to the significant decline in its indicators, which made it far from the required and desired level.

Keywords : Economic growth, indicators, vital sectors.
JEL Classification Codes: O47, C80, O17.

[1] - المؤلف المرسل

مجلة (المُدبّـر) مجلد 11، رقم 01، السنة 2024
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 05 إلى: 29

ملخص:

تعد القطاعات الحيوية المكونة لإقتصاد أي دولة في العالم في غاية الأهمية بإعتبارها من أهم المؤشرات التي تحقق النمو، ولذا سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى محاولة تطويرها بغية إمتلاك وسائل وآليات فاعلة تساعدها على الإلتحاق بركب الدول المتقدمة، وعلى هذا الأساس قمنا في هذه الدراسة بتحليل هذه المؤشرات القطاعية بالإعتماد على مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021 من خلال مقارنة الجزائر مع بعض الدول، فتوصلنا إلى أن الجزائر حققت نتائج ضعيفة ومراتب متأخرة جدا مقارنة بباقي الدول، بسبب التراجع الكبير في مؤشراتها، الأمر الذي جعلها بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب والمرغوب.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، المؤشرات، القطاعات الحيوية.

تصنيف JEL: O47 ، C80، O17 .

1. مقدمة:

إن إقتصاد أي دولة في العالم يقوم على عدة قطاعات حيوية تمثله وتعكس بنيته التحتية التي يقوم عليها، فلكل قطاع دوره المميز ومساهمته الخاصة في الاقتصاد بصفة عامة وإنتاج المعرفة بصفة خاصة، لكن نجاحه في ذلك يظل محكوما بمدى نجاح القطاعات الأخرى المتفاعلة في تحقيق نفس الغاية.

وفي ظل التطورات التكنولوجية والإقتصادية الحاصلة في العالم، زاد الاهتمام بإنتاج المعرفة الحيوية، فوجدت الجزائر نفسها تسعى على غرار باقي دول العالم، إلى محاولة إمتلاك وسائل وآليات فاعلة تساعدها على النمو والتطوير بما يضمن لها القدرة على المنافسة والصمود، للإلتحاق بركب الدول المتقدمة خاصة في ظل جائحة كوفيد 19 التي ضربت العالم منذ مطلع 2020 والتي أثرت ولا تزال على كافة نواحي الحياة.

ولذا عرفت المؤشرات القطاعية في الجزائر خلال العقدين الماضيين، عدة تطورات إيجابية وسلبية زادت من الإهتمام في الحرص على المزيد من العمل على تنمية القدرات والمهارات والمعرفة في إطار وجود منظومة سريعة التحول والتطور.

فمن خلال الإعتماد على مؤشر المعرفة العالمي الذي يتناول جملة من القطاعات الحيوية، حاولنا تشخيص مؤشرات هذه القطاعات، لمعرفة المستوى الذي وصلت إليه الجزائر، وحصر نقاط القوة والضعف في سبيل تحقيق تنمية مستدامة.

أ- الإشكالية:

بناءا على ما سبق نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو واقع المؤشرات القطاعية في الجزائر على المستوى العالمي حسب مؤشر المعرفة العالمي 2021؟

ب- الفرضيات:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة ومحاولة الإحاطة بكل جوانبها قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: إن برامج التعليم والتدريب المستمر ذات جودة مميزة، تسمح برفع مستوى التعليم التقني والتدريب المهني في الجزائر.
- الفرضية الثانية: تمتلك الجزائر نسب عالية لخريجي الدراسات العليا، الأمر الذي يعكس جودة التعليم العالي فيها.

- الفرضية الثالثة: تحرص الجزائر على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتفعيل المشاركة الإلكترونية.
- الفرضية الرابعة: تمتلك الجزائر أجهزة مصرفية قادرة على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحتى متناهية الصغر وجعلها قادرة على العمل والتوسع مستقبلا.

جـ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على الإطار النظري للمؤشرات القطاعية التابعة لمؤشر المعرفة العالمي في الجزائر؛
- ✓ التعرف على أهم المبادرات الإستراتيجية والقانونية التي قامت بها الجزائر في سبيل تطوير هذه المؤشرات؛
- ✓ تشخيص للمؤشرات القطاعية في الجزائر على الصعيد العالمي؛
- ✓ التعرف على المعوقات التي تواجهها الجزائر في سبيل تطوير مؤشراتها القطاعية؛
- ✓ الوقوف على المستوى الذي وصلت إليه الجزائر حسب مؤشر المعرفة العالمي 2021.

د- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في رصد وتقييم واقع المؤشرات القطاعية في الجزائر التي تسهم في تحليل واقع السياسات التنموية ونوعية مخرجاتها حسب مؤشر المعرفة العالمي 2021.

هـ- منهجية الدراسة:

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بغية إبراز مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤشرات القطاعية وتحليل مختلف المعطيات المتعلقة بواقعها في الجزائر على الصعيد العالمي حسب مؤشر المعرفة العالمي 2021.

2. مؤشر المعرفة العالمي:

يعد مؤشر المعرفة العالمي الذي أطلق نهاية عام 2017 الذي تصدره مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر مركب من سبعة مؤشرات فرعية تسلط الضوء على آداء ستة قطاعات حيوية هي: [1]

- التعليم قبل الجامعي؛
- التعليم التقني والتدريب المهني؛
- التعليم العالي؛
- البحث والتطوير والإبتكار؛
- تكنولوجيا المعلومات والإتصال؛
- الاقتصاد؛

إلى جانب مؤشر فرعي خاص بالبيئة التمكينية الذي يشخص السياق الإجتماعي والسياسي والإقتصادي الحاضن لهذه القطاعات. وقد [2]عمل على بنائه فريق من الأكاديميين ذوي الإختصاصات المتعددة، بالتشاور مع فريق إستشاري موسع يتكون من خبراء مستقلين أو تابعين لهيئات دولية مختصة، حيث تأتي هذه المبادرة في ظل إشكاليات عديدة ترتبط بندرة البيانات الموثوق بها التي تمكن من تتبع التطور، وبالتباين بين نتائج المؤشرات التي توفرها دراسات التقييم الوطنية، وتلك التي توفرها دراسات تقييم

دولية واسعة النطاق، وكذلك بسبب عدم توفر مؤشرات مركبة تتيح دراسة التفاعلات بين القطاعات التنموية المختلفة.

حيث شمل هذا المؤشر مشاركة 154 دولة أجنبية وعربية بالرغم من التحديات العالمية القائمة بسبب جائحة كوفيد 19، وذلك إنطلاقا من الاهتمام المتنامي بالمعرفة كونها محفز رئيسي للنمو الاقتصادي والإجتماعي. يركز هذا المؤشر على قياس المعرفة كمفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة في سياق مقاربة مفاهيمية ومنهجية متناسقة تتميز بما يلي: [3]

- الإستناد على رؤية فكرية مبنية على أدبيات وتقارير أممية تؤكد تلازمية المعرفة والتنمية؛
- إعتماد المفهوم الواسع للمعرفة كمضمون مركب متعدد الأبعاد يمكن أن يتجلى بأبعاد مختلفة عبر عدد من القطاعات المتكاملة هي التعليم بمختلف مراحله، والبحث والتطوير والإبتكار، والتكنولوجيا والإقتصاد وغيرها؛

تكريس التواصل المعرفي مع التجارب السابقة، والمنهج التشاركي الذي تجلى في تنظيم إجتماعات بين أعضاء الفريق المركزي المشرف على بناء المؤشرات القطاعية لمناقشة مختلف الخيارات وضمان إتساقها.

3. المؤشرات القطاعية في الجزائر:

يتكون الاقتصاد الجزائري من عدة قطاعات حيوية تمثله وتعكس بنيته التحتية التي يقوم عليها وهي كالتالي:

1.3. التعليم قبل الجامعي:

يشمل التعليم قبل الجامعي جميع أطوار التعليم من الإبتدائي إلى المتوسط إلى الثانوي، إذ تعتبر هذه الفترة من أهم الفترات التعليمية في حياة الفرد نظرا لمروره بأصعب مراحل تكوين الشخصية وإكتساب المعرفة في آن واحد، ولذا نجد أن الجزائر تولي أهمية بالغة من جميع النواحي سواءا من خلال الميزانية التي ترصدها للتعليم سنويا، أو من خلال الطاقة البشرية الهائلة التي يضمها القطاع، حيث تشرف وزارة التربية الوطنية على تسيير هذه الأطوار الثلاثة السابقة الذكر في نظام تدريس مجاني وإلزامي لمن دون 16 سنة، في إيطار أربعة مديريات هي: [4]

- مديرية التعليم الإبتدائي؛
- مديرية التعليم المتوسط؛
- مديرية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي؛
- مديرية التعليم المتخصص والتعليم الخاص.

إلا أن الاهتمام لم يعد يقتصر على تعميم التعليم وإيصاله إلى كافة شرائح المجتمع، بل بكيفية النهوض بجودة المنظومة التعليمية بمختلف أطوارها، ولذا أنشأت الوزارة عدة معاهد ومراكز ودواوين نوجزها فيما يلي: [5]

- بالنسبة للمعاهد تضم كل من:
  - المعهد الوطني لتكوين مستخدمي قطاع التربية INFPE؛
  - المعهد الوطني للبحث في التربية INRE؛

بالإضافة إلى تسعة معاهد لتكوين المعلمين وتحسين مستواهم منتشرة عبر كامل التراب الوطني.

- بالنسبة للمراكز تضم كل من:
  - المجلس الوطني للمناهج؛
  - مركز التموين بالتجهيزات والوسائل التعليمية وصيانتها CAMEMD؛

- المركز الوطني لإدماج الإبتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الإعلام والإتصال CNIIPDTICE؛
- المركز الوطني للوثائق البيداغوجية؛
- المركز الوطني البيداغوجي واللغوي لتدريس الأمازيغية CNPLET؛

بالنسبة للدواوين تضم كل من:

- الديوان الوطني للمسابقات والإمتحانات ONEC ؛
- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ONEFD؛
- الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ONPS؛
- الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار ONAEA.

2.3. التعليم التقني والتدريب المهني:

يعتبر قطاع التعليم والتدريب المهني قطاع حيوي يجمع بين التكوين وتأهيل العنصر البشري على المستوى المهني فهو يشكل حلقة وصل قوية بين أنظمة التعليم وسوق العمل والبيئة الإنتاجية بشكل عام، فهو بذلك يقع بين نظامين المدرسي والجامعي من جهة وعالم الشغل من جهة أخرى، ولذا سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى سن وإعتماد قوانين ومراسيم تنفيذية في هذا السياق، أنشأت في إيطارها عدة مراكز ومعاهد هي: [6]

- المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني **INSFP** (المرسوم التنفيذي الموافق لـ 19 مارس 2012)؛
- معاهد التعليم المهني**IEP** (القرارات الوزارية المؤرخة في : 20 سبتمبر 2008/ 12 جويلية 2009/ 28 ديسمبر 2009/ 30 جانفي و 27 مارس 2011/ 20 جويلية 2017/ 9 جانفي 2018/ 23 ماي 2019)؛
- مراكز التكوين المهني والتمهين **CFPA** (المرسوم التنفيذي الموافق لـ 20 أفريل 2014)؛

- مراكز التكوين المهني والتمهين المتخصصة للأشخاص المعاقين جسديا CFPAHP(المرسوم التنفيذي الموافق لـ 22 جوان 2016).

حيث يتم التعليم والتكوين في هذه المراكز والمعاهد بأنماط مختلفة تشمل: [7]

- التكوين الحضوري؛
- التكوين عن طريق التمهين؛
- التكوين عن بعد.

حيث تشرف على ذلك وزارة التكوين والتعليم المهنيين بهدف تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في نقطتين هما: [8]

- ✓ الإستجابة للطلب الاجتماعي، وهو الطلب المعبر عنه أساسا من خريجي النظام التعليمي (المتسربين من مقاعد الدراسة)؛
- ✓ الإستجابة للحاجة لليد العاملة المؤهلة، وهو الطلب المعبر عنه من طرف المؤسسات الإنتاجية والصناعية في القطاع الاقتصادي لضمان سير الإنتاج فيها بإنتظام وفعالية.

3.3. التعليم العالي:

يعتبر التعليم العالي ركيزة أساسية لتحقيق النمو وتخفيف حدة الفقر وتعزيز الرخاء، فهو بذلك يؤثر على جودة الحياة وسلوك الأفراد في المجتمع، ويمثل التعليم العالي[9] المرتبط بالبحث العلمي بوابة تحضير الشعوب للدخول في إقتصاد المجتمعات الجديدة المتحولة إلى الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة التي تحسن التنمية وترقي الإنسان، فمؤسسات التعليم العالي هي المنتج لرأس المال البشري الذي تتطلبه التنمية المرتكزة على المعرفة وسوق العمل.

ولذا سعت الجزائر جاهدة إلى محاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال، فاستحدثت[10]وزارة لأول مرة سنة 1970، عرفت عدة مسميات كان آخرها وزارة التعليم

العالي والبحث العلمي، تشرف على عدة جامعات ومعاهد ومدارس عليا أغلبها تحت نظام تدريس يسمى LMD الذي تم العمل به إبتداءا من سنة 2007، والذي يخص ثلاثة أطوار هي:

- الطور الأول ليسانس؛
- الطور الثاني ماستر؛
- الطور الثالث دكتوراه.

حيث تسعى هذه الأخيرة إلى ضمان التعليم الجيد والشامل والمنصف، وكذا محاولة القضاء على التفاوت بين الجنسين كشرط أساسي لتحقيق التنمية والمشاركة المجتمعية الكاملة، ولذا سعت الوزارة إلى الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال إنشاء: [11]

- البرامج الوطنية للبحث PNR؛
- مشاريع البحث التكويني الجامعي PRFU؛
- البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات PNST؛
- النظام الوطني للتوثيق عبر الأنترنيت SNDL.

حيث تشمل حاليا شبكة البحث العلمي 19 مركز بحث، 12 وحدة بحث، 4 وكالات بحث، و 1.472 مليون مخبر بحث فضلا عن فتح أرضية لإنتاج المجلات العلمية الوطنية عبر الأنترنيت (ASJP) تضم 831 مجلة تشمل كل التخصصات.

4.3. البحث والتطوير والإبتكار:

يعتبر البحث والتطوير والإبتكار أحد أهم عناصر معظم الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، فبالرغم من التأثير الكبير للإبتكار في الإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي والتحول إلى إقتصاد المعرفة، إلا أن الجزء الأكبر من إنشاء المعرفة

وتطبيقها يتعلق بالبحث والتطوير، وبالتالي تعد هذه المنظومة مجتمعة ذات تأثير متزايد في دعم تحول البلدان إلى مجتمع وإقتصاد معرفيين، ومنه يمكننا القول بأن الإبتكار المجتمعي يتطلب عمال معرفة لديهم مهارات البحث والتطوير وثقافتهما[12].

5.3. تكنولوجيا المعلومات والإتصال:

يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال من أهم القطاعات التي عرفت ونالت أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة، خاصة بعد دخول المجال الرقمي الذي ساهم في إحداث تغيير جذري في طريقة عيش الأفراد وأثر في أنشطة الحياة اليومية، ولذا أصبح هذا القطاع بحكم الواقع القطاع الأساسي لمجتمع المعرفة، والتقدم فيه أصبح في غاية الأهمية لبناء إقتصاد كفء يساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، لذا تعد الجزائر واحدة من الدول التي سجلت جهود كثيرة من أجل تطوير هذا القطاع وجعله في قلب إستراتيجيات التنمية الاقتصادية والإجتماعية، حيث قامت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ببعث عدة مخططات تنموية ركزت فيها على تحقيق الأهداف التالية: [13]

- توطيد أسس الجزائر المستقرة؛
- تحسين الحكم الرشيد؛
- مواصلة التنمية البشرية؛
- الزيادة في ديناميكيات النمو الاقتصادي.

6.3. الاقتصاد:

يشكل قطاع الاقتصاد أحد أهم ركائز مؤشر المعرفة العالمي، فهو من أكثر القطاعات تفاعلية مع المؤشرات الفرعية الستة الأخرى، ويتجلى ذلك في الترابط النوعي بين مفهوم هذا الأخير ومكونات باقي القطاعات الأخرى، ولذا بات إقتصاد المعرفة

الذي يتميز بتنوع الإنتاج والإنتاجية والعمالة ورأس المال البشري المحدد الرئيسي لقدرة البلدان على مواجهة التحولات العالمية. تمثل مكونات إقتصاد المعرفة المتعلقة بالقدرة التنافسية الاقتصادية، والإنفتاح الاقتصادي والتمويل والقيمة المضافة المحلية مؤشرات مهمة لمعرفة قدرة الإقتصاديات ومرونتها على مواجهة التحولات والتطورات العالمية[14]. وقد تجلى ذلك خلال جائحة كوفيد 19، أين عرفت الجزائر عدة تدهورات وإختلالات مست نسيجها الإقتصادي، إضطرت فيها إلى إيقاف أو تأجيل نشاط الكثير من الأفراد، في حين أن البلدان ذات التنافسية الاقتصادية القائمة على المعرفة كان لها خروج آمن نسبيا من تبعات هذه الأزمة.

7.3. البيئة التمكينية:

تتمثل البيئة التمكينية في شروط الإحتضان والدعم الضرورية لتهيئة الظروف والفرص الملائمة التي تؤمن إنتاج المعرفة وتطويرها لتحقيق التنمية المستدامة، فهي تعتبر محددا أساسيا لتطوير مؤشرات المعرفة المتعلقة بكل القطاعات، حيث أن العوامل المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والإجتماعي والسياسي والمؤسساتي تشكل الدعامات الأساسية التي يرتكز عليها التمكين المعرفي. وتشمل البيئة التمكينية مسائل متعددة مثل السياسات والخطط التنموية والتربوية والتأهيلية، ومشاريع الإصلاح الاقتصادي والسياسي، تضاف إلى ذلك البنية التشريعية المساعدة على إسناد عمليات التنشئة المعرفية للأجيال الجديدة، وعلى إرساء دولة القانون وتكريس منظومة الحقوق الإنسانية، بما يحقق سلامة الإنسان ورفاهيته، فضلا عن مستوى الخدمات الصحية وجودة الحياة والبيئة التي تعد ممكنات عامة لها دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة.[15]

مجلة (المُدبّـر) مجلد 11، رقم 01، السنة 2024
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 05 إلى: 29

4. تشخيص واقع المؤشرات القطاعية في الجزائر حسب مؤشر المعرفة العالمي:

سنقوم في هذه الدراسة بإستقراء وتحليل بعض المؤشرات الرقمية الخاصة بالمؤشرات القطاعية في الجزائر، المتمثلة في سبعة مؤشرات فرعية خاصة بستة قطاعات حيوية حسب مؤشر المعرفة العالمي 2021، للوقوف على المستوى الذي وصلت إليه الجزائر بالإضافة إلى مقارنتها ببعض الدول الأخرى.

1.4. مؤشر التعليم قبل الجامعي:

سنتناول من خلال هذا المؤشر تقييم الوضع التعليمي قبل الجامعي وتحديد مواطن القوة والضعف فيه من خلال مقارنة الجزائر مع بعض الدول كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 1: مؤشر التعليم قبل الجامعي في الجزائر وبعض الدول لسنة 2021

القيم / لدول ا	سويسرا	و. م . أ	الجزائر	تونس	مصر
رأس المال المعرفي	84.7	87.5	63.5	62.2	76
البيئة التمكينية التعليمية	77.7	67.3	69	78.8	58.2
قيمة المؤشر الإجمالية	81.2	77.4	66.2	70.5	67.1
المرتبة العالمية	4	30	78	61	72

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقرير مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021

نلاحظ من خلال الجدول أن أفضل قيمة لمؤشر التعليم قبل الجامعي تعود لدولة سويسرا بقيمة 81.2 لتحتل بذلك المرتبة الرابعة عالميا، تليها و. م .أ بقيمة 77.4 لتحتل المرتبة 30، تليها تونس ثم مصر، في المرتبة 61 و 72 على التوالي، ليعود آخر مؤشر للجزائر بقيمة 66.2، لتصل المرتبة 78 من أصل 154 دولة شملها التقرير، ومنه يمكننا القول بأن مؤشر التعليم قبل الجامعي في الجزائر يحتل مرتبة

متوسطة عموما، ويتضح ذلك من خلال متغيرة البيئة التمكينية التعليمية في الجزائر التي بلغت القيمة 69، ويعود ذلك إلى إرتفاع معدلات الإلتحاق الإجمالية للتعليم المبكر.

2.4. مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني:

سنتناول من خلال هذا المؤشر تقييم لأنظمة التعليم والتدريب من خلال مقارنة الجزائر مع بعض الدول كما يلي:

الجدول 2: مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني في الجزائر وبعض الدول لسنة 2021

القيم / الدول	سويسرا	و. م. أ	الجزائر	تونس	مصر
مكونات التعليم التقني والتدريب المهني	70.8	75	30	41.5	39.7
سوق عمل التعليم التقني والتدريب المهني	74	72	59.5	53.4	67.2
قيمة المؤشر الإجمالية	72.4	73.5	44.7	47.5	53.4
المرتبة العالمية	3	1	108	92	68

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقرير مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021

نلاحظ من خلال الجدول أن أفضل قيمة لمؤشر التعليم التقني والتدريب المهني تعود لدولة و. م .أ بقيمة 73.5 لتحتل بذلك المرتبة الأولى عالميا، تليها سويسرا بقيمة 72.4 لتحتل المرتبة الثالثة عالميا، تليها مصر ثم تونس، في المرتبة 68 و 92 على التوالي، ليعود آخر مؤشر للجزائر بقيمة 44.7، لتصل المرتبة 108 من أصل 154 دولة شملها التقرير، ومنه يمكننا الجزم بضعف مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني في الجزائر، ويظهر ذلك جليا من خلال القيمة التي بلغتها متغيرة مكونات التعليم التقني والتدريب المهني المقدرة بـ 30 فقط .

3.4. مؤشر التعليم العالي:

سنتناول من خلال هذا المؤشر تقييم لمدخلات ومخرجات التعليم العالي وكذا بيئة التعلم من خلال مقارنة الجزائر مع بعض الدول كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 3: مؤشر التعليم العالي في الجزائر وبعض الدول لسنة 2021

القيم / الدول	سويسرا	و. م . أ	الجزائر	تونس	مصر
المدخلات	62.4	53.9	48.9	43.6	54
بيئة التعلم	71.2	73.1	44.5	48.2	55.5
المخرجات	80.3	78.6	22.3	30.7	54.3
قيمة المؤشر الإجمالية	71.3	68.5	38.6	40.8	54.6
المرتبة العالمية	1	5	111	99	35

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقرير مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021

نلاحظ من خلال الجدول أن أفضل قيمة لمؤشر التعليم العالي تعود لدولة سويسرا بقيمة 71.3 لتحتل بذلك المرتبة الأولى عالميا، تليها و. م .أ بقيمة 68.5 لتحتل المرتبة الخامسة عالميا، تليها مصر ثم تونس، في المرتبة 35 و 99 على التوالي، ليعود آخر مؤشر للجزائر بقيمة 38.6، لتصل المرتبة 111 من أصل 154 دولة شملها التقرير، ومنه يمكننا الجزم بضعف مؤشر التعليم العالي في الجزائر، ويظهر ذلك جليا من خلال قيمة المخرجات التي بلغت 22.3 فقط.

4.4. مؤشر البحث والتطوير والإبتكار:

سنتناول من خلال هذا المؤشر تقدير لمدخلات ومخرجات البحث والتطوير والإبتكار، وكذا تحليل تأثيرها المعرفي والتنموي من خلال مقارنة الجزائر مع بعض الدول كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 4: مؤشر البحث والتطوير والإبتكار في الجزائر وبعض الدول لسنة 2021

القيم / الدول	سويسرا	و. م. أ	الجزائر	تونس	مصر
المدخلات	68.9	64.4	20.9	24.3	28.3
المخرجات	63.3	49.5	22.6	28	25.5
التأثير	39.5	56.2	7.5	28.3	44.3
قيمة المؤشر الإجمالية	57.2	56.7	17	26.8	32.7
المرتبة العالمية	1	2	145	100	58

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقرير مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021

نلاحظ من الجدول أن أفضل قيمة لمؤشر البحث والتطوير والإبتكار تعود لدولة سويسرا بقيمة 57.2 لتحتل بذلك المرتبة الأولى عالميا، تليها و. م .أ بقيمة 56.7 لتحتل المرتبة الثانية ، ثم مصر و تونس، في المرتبة 58 و 100 على التوالي، ليعود آخر مؤشر للجزائر بقيمة 17، لتصل المرتبة 145 من أصل 154 دولة شملها التقرير، ومنه يمكننا الجزم بضعف مؤشر البحث والتطوير والإبتكار في الجزائر، ويظهر ذلك جليا من خلال قيمة متغيرة التأثير التي بلغت 7.5 فقط.

5.4. مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصال:

سنتناول من خلال هذا المؤشر تقييم للبنية التحتية ومدى توفر وإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال، من خلال مقارنة الجزائر مع بعض الدول كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 5: مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر وبعض الدول لسنة 2021

القيم / الدول	سويسرا	و. م . أ	الجزائر	تونس	مصر
البنية التحتية	75.4	70.5	36.2	43.6	55.7
توفر تكنولوجيا المعلومات والإتصال	56.9	58.1	31.5	51.4	46.8
الإستخدام	71.1	88.4	30.9	39.6	47.4
قيمة المؤشر الإجمالية	67.8	72.4	32.8	44.9	50
المرتبة العالمية	13	3	106	72	57

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقرير مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021

نلاحظ من الجدول أن أفضل قيمة لمؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصال تعود لدولة و. م .أ بقيمة 72.4 لتحتل بذلك المرتبة الثالثة عالميا، تليها سويسرا بقيمة 67.8 لتحتل المرتبة 13، ثم مصر وتونس، في المرتبة 57 و 72 على التوالي، ليعود آخر مؤشر للجزائر بقيمة 32.8، لتصل المرتبة 106 من أصل 154 دولة شملها التقرير، ومنه يمكننا الجزم بضعف مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر، ويظهر ذلك من قيمة متغيرة الإستخدام التي بلغت 30.9 فقط.

مجلة (المُدبّـر) مجلد 11، رقم 01، السنة 2024
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 05 إلى: 29

6.4. مؤشر الاقتصاد:

سنتناول من خلال هذا المؤشر تقييم لأهم محددات تأهيل الإقتصاديات للتنافسية، الإنفتاح الاقتصادي وكذا التمويل والقيمة المضافة المحلية، من خلال مقارنة الجزائر مع بعض الدول كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 6: مؤشر الإقصاد في الجزائر وبعض الدول لسنة 2021

القيم / الدول	سويسرا	و. م . أ	الجزائر	تونس	مصر
التنافسية الاقتصادية	63.1	74.5	43.4	54.2	66.3
الإنفتاح الاقتصادي	73.2	72.1	42.5	50.3	52.4
التمويل والقيمة المضافة المحلية	74.7	76.4	30.8	41.9	51.5
قيمة المؤشر الإجمالية	70.3	74.3	38.9	48.8	56.7
المرتبة العالمية	9	6	136	91	56

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقرير مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021

نلاحظ من الجدول أن أفضل قيمة لمؤشر الإقتصاد تعود لدولة و. م .أ بقيمة 74.3 لتحتل بذلك المرتبة السادسة عالميا، تليها سويسرا بقيمة 70.3 لتحتل المرتبة التاسعة، ثم مصر وتونس، في المرتبة 56 و 91 على التوالي، ليعود آخر مؤشر للجزائر بقيمة 38.9، لتصل المرتبة 136 من أصل 154 دولة شملها التقرير، ومنه يمكننا الجزم بضعف مؤشر الإقتصاد في الجزائر، ويظهر ذلك جليا من خلال قيمة متغيرة التمويل والقيمة المضافة المحلية التي بلغت 30.8 فقط.

7.4. مؤشر البيئة التمكينية:

سنتناول من خلال هذا المؤشر تقييم تمكين القطاعات بأدواتها وآلياتها عن طريق الحوكمة، البيئة الاجتماعية والإقتصادية، وكذا الصحة والبيئة من خلال مقارنة الجزائر مع بعض الدول كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 7: مؤشر البيئة التمكينية في الجزائر وبعض الدول لسنة 2021

القيم / الدول	سويسرا	و. م. أ	الجزائر	تونس	مصر
الحوكمة	97	72.8	22.9	46	20.5
البيئة الاجتماعية والإقتصادية	81.9	67.6	50.9	49.3	58
الصحة والبيئة	74.4	56.2	61.8	64.8	75.1
قيمة المؤشر الإجمالية	84.4	65.5	45.2	53.4	51.2
المرتبة العالمية	5	39	117	78	88

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقرير مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021

نلاحظ من خلال الجدول أن أفضل قيمة لمؤشر البيئة التمكينية تعود لدولة سويسرا بقيمة 84.4 لتحتل بذلك المرتبة الخامسة عالميا، تليها و. م .أ بقيمة 65.5 لتحتل المرتبة 39، تليها تونس ثم مصر، في المرتبة 78 و 88 على التوالي، ليعود آخر مؤشر للجزائر بقيمة 45.2، لتصل المرتبة 117 من أصل 154 دولة شملها التقرير، ومنه يمكننا الجزم بضعف مؤشر البيئة التمكينية في الجزائر، ويظهر ذلك جليا من خلال قيمة متغيرة الحوكمة التي بلغت 22.9 فقط.

5. تحليل النتائج:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها الخاصة بالمؤشرات القطاعية نجد أن الجزائر حققت نتائج ضعيفة ومراتب متأخرة مقارنة بالدول الأخرى، وذلك بسبب الإمكانيات المتاحة التي لم ترقى إلى المستوى المطلوب، وكذا ضعف البيئة التمكينية العاكسة لضعف البنى التحتية لأغلب القطاعات، بالرغم من إحتلال مؤشر التعليم قبل الجامعي لمرتبة متوسطة عموما، غير أن الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن المستوى المرغوب والمطلوب، ويعزى ذلك إلى:

- ضعف مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني نتيجة ضعف متغيرة مكونات التعليم التقني والتدريب المهني، ويعود السبب في ذلك إلى نقص التدريب المستمر من قبل الشركات التي تقدم تدريبا مهنيا نظاميا، بالإضافة إلى نقص في صقل المهارات بالنظر إلى نسبة المشاركين في برامج التعليم والتدريب الرسمي أو غير الرسمي، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى، التي جاءت على أساس أن برامج التعليم والتدريب المستمر ذات جودة مميزة، تسمح برفع مستوى التعليم التقني والتدريب المهني في الجزائر.
- ضعف مؤشر التعليم العالي في الجزائر نتيجة ضعف المخرجات، ويعود السبب في ذلك إلى إنخفاض في نسب التحصيل التعليمي العالي، بالإضافة إلى نقص في التعاون بين الجامعات والشركات في مجال البحث والتطوير، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية، التي جاءت على أساس أن الجزائر تمتلك نسب عالية لخريجي الدراسات العليا، الأمر الذي يعكس جودة التعليم العالي فيها.
- ضعف مؤشر البحث والتطوير والإبتكار نتيجة ضعف متغيرة التأثير، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف تطوير الأعمال والدليل على ذلك نقص الشركات التي تعد منتجاتها جديدة في الأسواق الرئيسية.

☜ ضعف مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصال نتيجة ضعف متغيرة الإستخدام، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف المشاركة الإلكترونية، سواءا من حيث أنشطة الأنترنيت التي يقوم بها الأفراد، أو من حيث التجارة في الخدمات القابلة للتسليم رقميا، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة التي جاءت على أساس أن الجزائر تحرص على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتفعيل المشاركة الإلكترونية.

☜ ضعف مؤشر الاقتصاد نتيجة ضعف متغيرة التمويل والقيمة المضافة المحلية، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف التمويل والضرائب خاصة من حيث الإئتمان المحلي للقطاع الخاص، والقروض المصرفية المتعثرة، فضلا عن فجوة تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وكذا ضعف القيمة المضافة للأنشطة المتوسطة والعالية التقنية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة، التي جاءت على أساس أن الجزائر تمتلك أجهزة مصرفية قادرة على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحتى متناهية الصغر وجعلها قادرة على العمل والتوسع مستقبلا.

☜ ضعف مؤشر البيئة التمكينية نتيجة ضعف متغيرة الحوكمة، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف جودة المؤسسات من حيث سيادة القانون والسيطرة على الفساد بالإضافة إلى ضعف المناخ السياسي.

6. خاتمة:

بعد تشخيصنا لواقع المؤشرات القطاعية في الجزائر على ضوء مؤشر المعرفة العالمي 2021، توصلنا إلى أن الجزائر إحتلت رتب متأخرة جدا مقارنة بباقي الدول، فبالرغم من الجهود المبذولة على أكثر من صعيد، في سبيل تحقيق العلاقة الطردية والمتصاعدة لكل القطاعات، لا يزال أمام الجزائر أشواط لا يستهان بها في سبيل تحقيق أكبر درجات الفعالية المعرفية المحكومة بمدى نجاح كل القطاعات المتفاعلة في تحقيق نفس الغاية، وهذا راجع لجملة من المعوقات أهمها:

- نقص التدريب المستمر من قبل الشركات ونقص في صقل المهارات؛
- إنخفاض نسب التحصيل التعليمي العالي،
- ضعف تطوير الأعمال؛
- ضعف المشاركة الإلكترونية؛
- ضعف التمويل والضرائب، وكذا ضعف القيمة المضافة للأنشطة المتوسطة والعالية التقنية؛
- ضعف جودة المؤسسات من حيث سيادة القانون، والسيطرة على الفساد بالإضافة إلى ضعف المناخ السياسي.

وبناءا على كل ما سبق تمت الإجابة على إشكالية الدراسة، وإختبرنا صحة الفرضيات المطروحة، وتوصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ إن تحصيل تعليم جيد يعد وسيلة مهمة للإرتقاء بالبيئة التمكينية التعليمية؛
- ✓ إن إرتفاع معدلات الإلتحاق الإجمالية للتعليم المبكر دعامة أساسية للتعليم قبل الجامعي؛
- ✓ إن تطوير منظومة التعليم والتدريب تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في توفير اليد العاملة الماهرة ورأس المال البشري المؤهل؛

- ✓ يعد التعليم العالي مطلب أساسي لتعزيز قابلية التوظيف في الصناعات التي تقود إقتصاد المعرفة العالمي؛
- ✓ يعد البحث والتطوير بوجود عمالة معرفية مكتسبة للمهارات والجدارات مدخل رئيسي للإبتكار المجتمعي؛
- ✓ إن تفعيل المشاركة الإلكترونية مقياس مناسب وواقعي لتقييم إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال؛

6. يعد التمكين أحد الإستراتيجيات المهمة لتجاوز مشكل الفقر والإستبعاد والتهميش وإنعدام العدالة.

7. المقترحات:

على هامش النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نقترح ما يلي:

- يجب بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق قفزات نوعية في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم؛
- ضرورة إعتماد متغيرات لقياس الجودة في التعليم التقني والتدريب المهني؛
- يجب التركيز على توفير إحصائيات علمية ودورية لبرامج التعليم والتدريب، تمكن أصحاب القرار من إتخاذ التدابير والإجراءات المطلوبة وإستباق التغيرات المستقبلية؛
- يجب الحرص على تعزيز قابلية الشباب للتوظيف على نحو فعال، من خلال تصميم وتطوير برامج للتدريب تكون بمثابة همزة وصل فعالة بين الشباب وسوق العمل؛
- الحرص على ضرورة تطبيق نظام تعليم عالي ذي جودة عالية لتوسيع مهارات الشباب للوصول إلى مجتمعات المعرفة؛

- ضرورة الإستثمار في البنى التحتية لتسهيل الوصول إلى الموارد، ما يسرع من وتيرة الإبتكار وإنتاج المعرفة؛
- يجب بذل المزيد من الجهود لتحسين وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال لتلبية الطلبات المتزايدة للأفراد، وكذا القطاعات الاقتصادية المختلفة، لتسريع التقدم البشري من جهة، وسد الفجوة الرقمية من جهة أخرى؛
- ضرورة توفير مختصين في تكنولوجيا المعلومات والإتصال يتمتعون بالكفاءة ولديهم مهارات البرمجة والتحليل؛
- يجب بذل المزيد من الجهود لتسهيل إنتقال رؤوس الأموال ضمن ضوابط الشفافية والإلتزام المالي لتدعيم إنتقال المعرفة بين الدول.

8. المراجع:

[1] مؤشر المعرفة العالمي 2021، ص 20.

[2] مؤشر المعرفة العالمي 2021، ص 19.

[3] هواري عامر، دغرير فتحي، (2021)، واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر مقارنة مع كل من تونس المغرب ومصر على ضوء مؤشر المعرفة العالمي 2019/2017، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، ص 708.

[4] www.education.gov.dz ,consulté le 4/11/2022.

[5] www.education.gov.dz ,consulté le 4/11/2022.

[6] www.mfep.gov.dz,consulté le 26/10/2022.

[7] الدليل الإحصائي لسنة 2020، (جوان 2021)، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، ص 10-11.

[8] الدليل الإحصائي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[9] فريد صغور، خليل دعاس، (جوان 2022)، دور التعليم العالي ضمن إقتصاد المعرفة وفق مؤشر المعرفة العالمي- دراسة حالة الجزائر-، مجلة أبحات ودراسات التنمية، المجلد 9، العدد 1، ص 403.

[10] ar.wikipedia.org, consulté le 27/10/2022.

[11] www.mesrs.dz, consulté le 4/11/2022.

[12] مؤشر المعرفة العالمي 2021، ص 41.

[13] www.mpt.gov.dz, consulté le 2/11/2022.

[14] مؤشر المعرفة العالمي 2021، ص 52.

[15] مؤشر المعرفة العالمي 2021، ص 58.